ما شاء الله لا قوة الا بالله

بفضل خالق انواع اجناس مع خواص بیرون از قیاس شرح ایساغوجی مقبول علمای فحول

قال اقول

باهتمام [illegible] محمد روشن خان مغفور [illegible] مصطفی خان [illegible]

در مطبع نظامی واقع کانپور مطبوع گردید ۱۲۹۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وبخيره الصادر باختياره شره وخيره والصلوة والسلام على رسوله محمد الذي التبشير بشيره وانذيره اما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متعذرا اردت ان اكتب بالتماسهم ورائقا للتنزيل لتعسره وتعذره والله الميسر من الموفقين

حمد و نعت

قال ايساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة
وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام
كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن
وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام اقول ان للمنطقيين اصطلاحات
يجب استحضارها على المبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم
منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي الجنس
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف
معرفتها على بيان الدلالات الثلث وهي المطابقة والتضمن
والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من
العلم به العلم بشيء آخر فالاول هو الدال والثاني هو المدلول ومن ههنا
عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر
العلم به والدلالة تنقسم الى اقسام ثلثة طبيعية وعقلية

الدلالات الثلث

م وحاصل الجواب ان الدلالات الثلث واقسام اللفظ ...

ووضعية فالدلالة الطبعية ان تكون بحسب اقتضاء الطبع
كدلالة اُح اُح على وجع الصدر فان طبع اللافظ
يقتضي التلفظ به عند عروض الوجع والدلالة العقلية
ان تكون بحسب اقتضاء العقل كدلالة لفظ ديز المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ والمراد من الدلالة ههنا
الدلالة اللفظية الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ
الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال
على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء
ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول
فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن
وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال
الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان

الدلالات الثلث

وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق
تمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق
النعل بالنعل اذا توافقتا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان
اذا دل على احدهما اي على الحيوان او على
الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل
على الجزء الذي في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام
كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة
وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل
على كل امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له في
الذهن وانما قيده قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن لان الملازمة
الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها
لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل
فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر

الخ امّا لان العمى عدم البصر عمّا من شانه ان يكون بصيرا
مع ان بينهما معاندة في الخارج لا يقال هذه الدلالة تضمنية
لانا نقول العمى عبارة عن عدم مضاف الى البصر
فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع ان يكون دلالة تضمنية
قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة
على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذي
لا يكون كذلك كرامي الحجارة اقول لما فرغ عن

المفرد والمركب

بيان الدلالات الثلث شرع في تقسيم اللفظ فنقول
اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد
بالجزء منه اي من اللفظ الدلالة على جزء معناه كالانسان
فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد
ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يدل جزؤه
اي بالجزء منه دلالة على جزء معناه ١٢
على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات

عليه فذات من له الرمي والتجارة يدل على جسم معين
فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف
وقوله لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه صادق على اربعة
اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق علما والثاني
ان يكون له جزء ولا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون
له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما لان معناه
شخص معين والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن
لا يكون مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان معناه
الماهية الانسانية مع التشخص قال والمفرد اما كلي وهو الذي
لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالانسان واما جزئي
وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد اقول المفرد
ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه
من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي من الاشتراك

قوله فان منع نفس تصور مفهومه ...

الكلي والجزئي

بين كثيرين اولا يكون فان منع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه
بين كثيرين فهو جزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه يمتنع عند
العقل صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه
عن اشتراكه بين كثيرين فهو كلي كالانسان فان مفهومه
عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد
بنفس تصور مفهومه في الكلي والجزئي لان من الكليات
ما يمتنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب
الوجود فان الدليل الخارجي يقطع عرق الشركة عنه لكن
عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين والا لم
يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية قال والكلي اما
ذاتي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك
بالنسبة الى الانسان اقول الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه

اما ان یکون داخلا فی تحت حقیقة جزئیاته او لا یکون فان
کان داخلا فی تحت حقیقة جزئیاته فهو ذاتی کالحیوان
بالنسبة الی الانسان فانه تمام حقیقة زید وعمرو وبکر و
الحیوان داخل فیه لکونه مرکبا من الحیوان والناطق
وکذا بالنسبة الی الفرس وان لم یکن داخلا فی حقیقة
جزئیاته بل کان خارجا عن تلک الحقیقة فهو عرضی
کالضاحک بالنسبة الی الانسان فانه عرضی لم یدخل
فی حقیقة زید وعمرو وبکر لان حقیقتهم هی الانسان لما مر
من انه مرکب من الحیوان والناطق فقط فتعین
انه خارج عنه وعلی هذا لا یکون نفس الماهیة ذاتیة
بل تکون من العرضیات لانها تخالف الذاتی
بذلک التفسیر وکل ما یخالفه فهو عرضی وقد یقال الذاتی
ما لیس بعرضی ای لیس بخارج فح تکون نفس الماهیة ذاتیة

لا يقال ان الذاتي هو المنتسب الى الذات فلا يجوزان
يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه و
هو محال لانا نقول هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية
ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية
فلا يرد ذلك قال والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ما هو قولا اوليا واما مقول في جواب ما
هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى
عمرو وزيد وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو بل
هو مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه
في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم

بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته

اقول هذا شروع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا بالخصوصية اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب حيوانا عنهما لانه تمام ماهية مشتركة بينهما ولو سئل عن كل واحد من الانسان والفرس بالانفراد لم يصح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما لانك اذا افردت الانسان بالسوال فتقول الانسان ما هو فجوابه حيوان ناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسوال فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولا ذاتيا فقوله كلي زائد لا طائل تحته وقوله مقول جنس يتناول الجزئيات والكليات الخمس

وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات كلها لما مر من ان الجزئي انما يقال
على واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين
متفقين بالحقائق وقوله في جواب ما هو يخرج الكليات الباقية
اعني الفصل والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي
مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو
النوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا وبكرا
وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم بما هم
كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهم المشتركة فيما بينهم
واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا
لانه تمام ماهيته المختصة به فتبين انه اعني النوع ما يكون
مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو وقوله كلي زائد كما مر وقوله مقول جنس

شامل للكلي والجزئي وقوله على كثيرين مخرج الجزئي
وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة مخرج الجنس لان
النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة ومختلفين
بالعدد اي بعوارض وتشخصات بخلاف الجنس فانه
مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والعدد وانما قال
مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة بالعوارض والتشخصات
وقوله في جواب ما هو مخرج الثلثة الباقية المذكورة وان
كان الذاتي غير مقول في جواب ما هو بل هو مقول في
جواب اي شيء هو في ذاته وهو اي المقول في جواب
اي شيء هو في ذاته الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق
بالنسبة الى الانسان فهو الفصل ولو قال في التعريف
او في الوجود ايضا لكان اشمل ليدخل فصول الماهية
المركبة من امرين متساويين او امور متساوية الحكم الالان

النوع والفصل

يقال اكتفى بالجنس هنا على بطلان تركيب الماهية من
امرين متساويين او امور متساوية وتقابل ان يقول
فعلى هذا كان اللازم عليه ان لا يذكر الجنس في تعريف
الفصل لانه حينئذ لا حاجة الى ذكر الجنس في تعريف
الفصل اصلا لانه لا يفيد شيئا من الشمول والاحتراز ذكرنا
ذكره لغوا فانا ذكرنا الجنس هنا ليدل على المقصود بالمطابقة
ولذلك اورد لفظ الجنس في التعريف وذلك اي الذي يميز
الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه
يميز الانسان عما يشاركه في الجنس اعني الحيوان كالفرس
والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء
هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء
هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز
الشيء عن غيره يصلح الجواب فالناطق يميز الانسان

بعض غيره فيصلح ان يكون جوابا فهو رسم الفصل بانه كلي
يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فقوله كلي
وقوله يقال على الشيء جنس شامل للكليات الخمس وقوله في جواب
اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام اما الجنس و
النوع فهو ظاهر لانهما مقولان في جواب ما هو لا في جواب اي
شيء واما العرض العام فلانه لا يقال في الجواب اصلا وقوله هو
في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت تميز الشيء لكن
لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال واما العرضي فاما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه وهو
العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو
الخاصة كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان وترسم بانها كلية
تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق
فوق واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة او بالفعل للانسان

وغيره وقد يرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا

اقول العرضي اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه منها والاول هو العرض اللازم كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة او بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك بالقوة اي بالامكان الذاتي عرض لازم له لانه لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق لانه ينفك عن ماهية الانسان مختص بها وقد يرسم اي الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا فقوله كلية مستدرك كما مر في نظيره وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس يشمل الكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة وقوله قولا عرضيا

يخرج النوع والفصل لانهما مقولان على ماتحت حقيقة واحدة

قوله ذاتيا او عرضيا ان لم يختص كل واحد من اللازم و

المفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقائق فوق واحدة فهو العرض

العام كالتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره من

الحيوانات فان التنفس بالقوة عرض لازم غير منفك

عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات غير مختص بحقيقة

واحدة والتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهيتها

غير مختص بماهية واحدة ويرسم العرض العام

بانه كلي يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا

قوله كلي زائد كما مر وقوله يقال جنس شامل للكليات

وقوله على ماتحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل

والخاصة لانها لا تقال الا على ماتحت حقيقة واحدة

وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لانه قول ذاتي لا عرضي

ولكون هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساوية لها الا ان المناسب ههنا ذكر التعريف الذي هو الحد لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة

فهناك بالطبع اقول المعلم على نوعين احدهما القول
الشارح والآخر الحجة لانه ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم
فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو القول الشارح وان
كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديقي
فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول من تلك الاصطلاحات
المذكورة القول الشارح وهو التعريف اعم من ان يكون حدا
او رسما والحد قول دال على ماهية الشي فقوله قول دال جنس شامل
للحد والرسم وقوله على ماهية الشي يخرج الرسم كما ستعرفه هذا هو
تعريف الحد فقيل لم يجز تعريفه لئلا يلزم التسلسل قلنا لا نسلم
لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود
نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص والحد التام
هو الذي يتركب من جنس الشي وفصله القريبين كالحيوان الناطق
بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان قيل الحيوان الناطق

وهو مشتمل هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع
وهذا لكونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما
فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي
يتركب من الجنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب بانه
جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم
ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم الى قسمين تام وناقص
اما الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب والخاصة
اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما
فلان رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة
التي هي من اثر الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلتحقق المشابهة
بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر
يختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب من امور عرضية التي تختص

جملتها الا كل واحد منها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان
انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة
ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان
الا ان كل واحد منها يوجد بعض منها في غيره ايضا واما كونه
رسما فلما مر من ان الخاصة اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفا بالامر
الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم
التام فيه حتى يتحقق المشابهة بينه وبين الحد الناقص كتحققها بين
الرسم التام والحد التام قال القضايا القضية قول
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه
وهي حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية
متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا
العدد اما ان يكون زوجا او فردا

اقول لما فرغ المصنف عن القول الشارح شرع في
الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي
والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او
كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب
سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة او مفهوما
عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اي القول جنس
يتناول الاقوال التامة والناقصة والانشائية وقوله يصح
ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يخرجه
عن الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهي و
الاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية
والآخر شرطية فان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين
فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب والا فشرطية وفيه نظر لان المحكوم
عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية بل قد يكون احدهما

جملة نحو زيد ابوه منطلق والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم
فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى
وهي موجبة ان حكم فيها بايجاب صدق قضية على تقدير
صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية
على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي
يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي
ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون
زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة
سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا
فقال والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني
محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا

اقول الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الحملية
يسمى موضوعا لانه انما وضع ان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني
اي المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على شيء
والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر
المصنف الجزء الاخير مع انه الاهم في القضية لكونه جزءا
اخيرا منها والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في
الذكر والجزء الثاني تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع
قال والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس
بكاتب اقول القضية تنقسم ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك
النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول
فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان يقال
الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
قال وكل واحدة منها اما مخصوصة كما ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا

كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة
كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما
ان لا تكون كذلك وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس
بكاتب اقول كل واحدة من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون
مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه ان
كان الموضوع في القضية شخصا معينا جزئيا فالقضية مخصوصة كما
ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها
مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها
شخصا معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها اي موضوع القضية
شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين فيها كمية افراد الموضوع
من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد
موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على
كمية افراد الموضوع ماخوذ من سور البلد فكما انه

ينحصر السلب كالايجاب على كمية الافراد بحصر افراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان
يكون الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى التقديرين فالحكم اما بالايجاب
او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب
او سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب والسور في الموجبة الكلية نحو كل و
في السالبة الكلية نحو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اي ان كان
الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا
بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة
نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذا اي ان لم يكن الموضوع في القضية
شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية
تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب لاهمال بيان كمية الافراد
التي حكم عليها فان قلت القضية مثلثة كما قلت ... في التقسيم لان
ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا تصدق الحصر لانا نقول الكلام

في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة
في العلوم لعدم انتاجها فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار قال
والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة
اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد واما مانعة الجمع فقط كقولنا
هذا الشيء اما شجر واما حجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون
في البحر او لا يغرق اقول لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع في
تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة
فتنقسم الى قسمين احدهما اللزومية والآخر الاتفاقية لانه ان كان
صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب
ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة ههنا شيء بسببه يستلزم
المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية فكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود

النهار و اما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان وجود
النهار معلول لطلوع الشمس و اما التضائف فكقولنا ان كان زيد
ابا لبكر فبكر ابنه و ان كان صدق التالي في المتصلة على تقدير
وقوع صدق المقدم لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية
متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا
علاقة بين ناطقية الانسان و ناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية
الانسان ناهقية الحمار بل توافق الطرفان على سبيل الصدق بينهما
ههنا و اما الشرطية المنفصلة فتنقسم على ثلثة اقسام حقيقية و مانعة الجمع و
مانعة الخلو لانه ان حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق و الكذب
معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم في
هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج و الفرد على عدد واحد و بامتناع ارتفاعهما
عنه و انما سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين
جزئين في القسمين الآخرين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق و الكذب معا و هذا ليس الا

حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط
فالقضية منفصلة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان
يكون الشيء الواحد لا شجرا ولا حجرا وانما سميت هذه مانعة الجمع لاشتمالها على
منع الجمع بين جزئيها في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها
في الكذب فقط اي لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان
يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان
لا يكون في البحر وان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز
ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو بين جزئيها في الكذب قال وقد يكون المنفصلات ذوات اجزاء
كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو اقول المنفصلات المذكورة تتركب
كل واحدة منها من جزئين غالبا الامر وقد تتركب من اكثر من جزئين اما
المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم

فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد

منها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض

اي في تركيب المنفصلة الحقيقية عن اكثر من جزئين ١٢

الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية

من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع والخلو وهذا خلف لانه

في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او

مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم

كونه غير ناقص كونه مساويا فينتج من هذا ان يستلزم

كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة

حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه

غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير

مساو فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير

مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية

هذا خلف بل الحق ان الحقيقية قد تتركب من حملية

منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد

اقيمت مقام حملية اخرى هي نقيض تلك الحملية ١٢

او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله او زائدا

عليه او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول حملية واصله هذا

العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او غير مساو له

لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه

فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها

القائلة بان العدد الغير المساوي زائد او ناقص ١٢

فيظن انها مركبة من ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة من

الحملية والمتصلة كما عرفت فلا تركيب الحقيقية الا من

جزئين

وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب من ثلثة

اجزاء فصاعدا وبيانها طول لا يليق بهذا المختصر فليطلب في

المطولات قال التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب

والسلب بحيث يقتضي لذاته ان تكون احديهما صادقة والاخرى

كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اقول من الاصطلاحات

المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين
اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلاف جنس شامل
للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله
قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب
والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالاتصال والانفصال و
الاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالحصر والاهمال والاختلاف
بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي الخ يخرج
الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق
احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان
وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث

يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لكن لا لذاته ذلك الاختلاف كما في
زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين
انما يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لكن لا لذاته
بل بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان
او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة
لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك في المخصوصتين الا بعد اتفاقهما في الموضوع
والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط
ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض
الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا
لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان اقول القضيتان اللتان بينهما
تنوع التناقض لا يخلو من ان تكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا
مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات
الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم يتناقضا

نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفا فيها
لم تتناقضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان اذ لو
اختلفا فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم ليلا وزيد ليس بقائم نهارا
والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلافهما فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم
في الدار وزيد ليس بقائم في السوق والخامسة وحدة الاضافة
لانهما لو اختلفا فيها لم تتناقضا نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب
لبكر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفا فيها بان يكون
اي كون النسبة فيهما مقيدة بالقوة والفعل
النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن
مسكر اي بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل والسابعة
وحدة الكل والجزء لانهما لو اختلفا في الكل والجزء لم يتحقق
التناقض نحو الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس باسود اي
كله والثامنة وحدة الشرط لعدم تحقق التناقض بين القضيتين
عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط

كونه ابيض و الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود و اذا عرفت
هذا فنقول ان النقيضين اذا كانت احدهما موجبة كلية ينبغي ان تكون
اي المتناقضين ١٢
الاخرى سالبة جزئية و اذا كانت سالبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى
موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية
كقولنا كل انسان حيوان و بعض الانسان ليس بحيوان و نقيض السالبة
الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان
و بعض الانسان حيوان و لقيد هذا و كيفيته يأتي في المحصورات
و الحق ان ايراد المصنف رح هذا اي قوله و نقيض الموجبة الكلية الخ
هذا التعرض قوى ١٢
ههنا ليس في موضعه و انما موضعه بعد تحقيق المحصورات قال
المحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية و الجزئية
لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب و لا شيء من الانسان
بكاتب و الجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب و بعض
الانسان ليس بكاتب اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين

لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بان يكون
احدهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات
المذكورة ولو قيل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله ايضا لكان اولى
ليكون اشارة اليه اعني بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة وانما قلنا انه
لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية
لان الكليتين قد تكذبان نحو كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس
بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية
لا الجزئية وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات
من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس هو ان
يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب
والتصديق والتكذيب بحاله اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية
المذكورة العكس وهو بحسب اللغة ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول

موضوعا مع بقاء الكيف اي الايجاب والسلب اي ان كان الاصل موجبا
كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع
بقاء الصدق والكذب اي ان كان الاصل صادقا اي فرضا كان العكس
ايضا كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك فاذا اردنا ان نعكس
قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض
الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من الحجر بانسان قلنا لا شيء
من الانسان بحجر ولو قال المصنف العكس هو جعل الجزء الاول من
القضية ثانيا والجزء الثاني اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع
لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا اصلا ولئن
سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس الشرطيات
وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا
فلم يجدوها في الاكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة للاصل
الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق

لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها بدون صدق
العكس لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وصدق
الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم
من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان
كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى
هذا قول المصنف رح والتكذيب لا يكون الاخطأ فاحشا فقال
الموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق كل انسان حيوان
ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا
كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع
شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا اقول القضية
التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما
عدم انعكاسها كلية فلانها ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من
الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو محال

مثلاً لا یصدق قولنا کل انسان حیوان لا یصدق قولنا کل حیوان انسان
والا یلزم ان یصدق الانسان الذی ہو الاخص علی کل من الحیوان الذی
ہو الاعم وہو محال واما انعکاسہا جزئیۃ فلانا اذا قلنا کل انسان حیوان
نجد شیئا موصوفا بالانسان والحیوان وہو ذات الانسان فیکون بعض
الحیوان انسانا ہذا ما ذکرہ المصنف فی تعلیل انعکاسہا جزئیۃ والاولی
ان یقال فیما اذا صدق کل انسان حیوان لزم ان یصدق بعض الحیوان انسان
والا یصدق نقیضہ وہو لا شیء من الحیوان بانسان فیلزم المنافاۃ بین الحیوان
والانسان فیصدق لا شیء من الانسان بحیوان وقد کان الاصل کل انسان حیوان
ہذا خلف او نضم ذلک النقیض الی الاصل لینتج سلب الشیء عن نفسہ وہو محال
ہکذا کل انسان حیوان ولا شیء من الحیوان بانسان ینتج من الشکل الاول لا شیء
من الانسان بانسان وہو محال قال والموجبۃ الجزئیۃ تنعکس جزئیۃ بہذہ الحجۃ
ایضا اقول القضیۃ الموجبۃ الجزئیۃ ایضا تنعکس موجبۃ جزئیۃ کما ان القضیۃ
الموجبۃ الکلیۃ تنعکس الیہا والحجۃ ہہنا کالحجۃ التی ذکرناہا

فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
اشارة الى دليل الافتراض ١٢
حيوان لانا نجد ههنا شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان
كزيد وعمرو وبكر ١٢
انسانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم
ايماء الى طريق العكس ١٢
ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الانسان بحيوان ويلزمه عكسه وهو لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان
الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا اللازم الى الاصل
اشارة الى طريق الخلف ١٢
يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بيّن بنفسه
فانه اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر يصدق لا شيء من الحجر بانسان اقول
السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة الكلية
بيّن بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء
هذا طريق العكس ١٢
من الانسان بحجر والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وينعكس الى
والا يلزم ارتفاع النقيضين ١٢
قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف
او نضم نقيضه وهو بعض الانسان حجر الى الاصل
هذا طريق الخلف ١٢

لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان
ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل لصدق
قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة وكل ما هو حجر فهو حجر
دائما قال والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق بعض
الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه اقول السالبة الجزئية
لا يلزم ان تنعكس لزوما كليا والا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها
اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق
سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان
قولنا مثل بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق
ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه
وهو كل انسان حيوان بالضرورة والا يوجد الكل بدون الجزء
وهو محال وانما قيد بقوله لزوما كليا لانه قد يصدق العكس
في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق

قوله لزم عنه لذاته لان المراد باللزوم هو اللزوم بطريق الكسب والنظر ولزوم هذين العكسين للقضية ليس كذلك ١٢ عبد الصادق رحمه الله

عكس الضاد وهو بعض الحيوان ليس بانسان **قال القياس** هو
قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر
اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة القياس وقد رسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها
اي عن تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
فانه مركب من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما العالم حادث والمراد
من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق الواحد
ليتناول القياس المؤلف من القولين القياس المؤلف من اقوال فوق
الاثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوي
وعكس النقيض وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة
في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في
القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد
وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كذبا في نفسهما الا انهما بحيث

لو سلمنا لزم عنها كل انسان حمار وقوله لزم عنها احترز به عن الاستقراء
والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف
في مدلوليهما عنهما وقوله لذاتها يحترز به عن القياس الذي يلزم عنه
بعد التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة
وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا
ا مساو لب وب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ان ا مساو لج
لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو لمساوي
الشيء مساو لذلك الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات
لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس
فاخذ القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم
الدور قال وهو اما اقتراني مثل كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل
جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة

القياس الاقتراني

اقول القياس ينقسم الى قسمين اقترانى واستثنائى لانه اذا لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو اقترانى كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمى الاول اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمى الثانى استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء وهو لكن والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل فى القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذى فى النتيجة

قال والمكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى والتى فيها الاكبر تسمى الكبرى

اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط

لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا ومقدما او تاليا
وقد مر شانها آنفا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في
الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر
اي في اكثر الاحوال ۱۲
لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمتي
القياس التي فيها الاصغر تسمى صغرى ۱۲ لاشتمالها على الاصغر فتكون
ذات الاصغر وهذا اليس الاسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى
صاحبة ۱۲
لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وهذا اليس الاسمى الكبرى واقتران الصغرى
بالكبرى في الايجاب والسلب في الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكره
المصنف هنا اقول وهيأة التاليف من الصغرى والكبرى يسمى شكلا
والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول ان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه الاشكال
الاربعة مذكورة في المنطق اقول الهيأة الحاصلة من قران الصغرى والكبرى

القياس الاقتراني

تسمی اشکالا والاشکال اربعۃ لان الحد الاوسط ان کان محمولا
فی الصغری وموضوعا فی الکبری فهو الشکل الاول کقولنا کل ج ب
وکل ب ا فکل ج ا وان کان بالعکس ای ان کان موضوعا فی الصغری
ومحمولا فی الکبری فهو الشکل الرابع نحو کل ب ج وکل ا ب
فبعض ج ا وان کان الحد الاوسط موضوعا فیهما ای فی الصغری
والکبری نحو کل ب ج وکل ب ا فبعض ج ا فهو الشکل الثالث
وان کان محمولا فی الصغری والکبری نحو کل ج د ولا شیء من ب د
فلا شیء من ج ب فهو الشکل الثانی فهذه هی الاشکال الاربعۃ المذکورۃ
فی المنطق قال والشکل الرابع منها بعید عن الطبع جدا ومن له عقل سلیم
وطبع مستقیم لا یحتاج الی رد الثانی الی الاول وانما ینتج الثانی عند اختلاف
مقدمتیه بالایجاب والسلب اقول من هذه الاشکال الاربعۃ المذکورۃ
الشکل الرابع وهو بعید عن الطبع جدا لانه لا یستحصل المطلوب
منه الا بالتعسر وانما یستحصل بالاشکال الباقیۃ

بالتيسير ومن هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول
والباقية اعني الثاني والثالث والرابع ترتد عند الانتاج الى
الاول ومن له طبع سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل
الثاني الى الاول لانه اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياه في
الصغرى وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب
الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله
وعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت مقدمتاه
اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب
اي اذا كانت احديهما موجبة فالاخرى سالبة والا كانتا
اما موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف في
النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب فاذا
بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان

كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء
من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب ولو
بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب
بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين الايجاب والسلب
ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلفت النتيجة
كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب هذا على تقدير
ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل
انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب
واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف
رحمه الله هذا الشرط قال والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم
فنورده ههنا ونجعل دستورا ينتج منه المطالب كلها وضروبه المنتجة
اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث

التصديقات

محمد صادق

الثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم

الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث

والرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم

اقول لما كان الشكل الاول من الاشكال الاربعة اصلا والباقية مرتدة اليه

ولهذا ما جعل معيار العلوم الا اياه اورد المصنف ههنا ضروبه المنتجة

دون غيره ليحصل الشعور بما هي فان افادة نتيجة المطلوب متوقفة عليه ليتقدم

المقصود وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان تكون

ستة عشر تسقط منها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة اضرب

الضرب الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا

كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني هو

ان يكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف

ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث هو ان

يكون من موجبتين الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية

والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج
بعض الجسم حادث والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف
بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا لاختلفت النتيجة اما الاول فلانه
يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان فالحق الايجاب ولو ابدلنا
الكبرى بقولنا كل فرس صهال كان الحق السلب واما الثاني فلانه
يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب ولو ابدلنا الكبرى
بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب قال والقياس الاقتراني
اما من الحمليتين كما مر واما من المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو اما
زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد

واما من الحملية والمتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة
كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل
عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين او من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج ان كان هذا انسانا
فهو اما ابيض او اسود اقول لما قسم المصنف القياس من قبل
الى اقتراني واستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يتركب
فقال القياس الاقتراني اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب
من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان
كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين
ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين اللزوميتان لا الاتفاقيتان
كما ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين

التصديقات

نحو كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم الى متساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما منفصلة والاخرى حملية كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود

قال واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة
موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وان
كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض
الآخر واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر اقول لما فرغ
عن بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي
فنقول القياس الاستثنائي مركب من مقدمتين احداهما شرطية
والاخرى وضع احد جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الآخر
اي اثباته او رفعه والشرطية اما متصلة او منفصلة اما المتصلة فكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج ان
النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود فينتج ان الشمس

ست بطل العقد وان كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون العدد
زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا
لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة
في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم
ينتج عين التالي والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللازمة
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون
اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رايته في المثال الاول وان كانت
الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين
احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع
بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر
لامتناع الخلو بينهما كما رايته في المثال الثاني فعليك بالتامل في المثالين
المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت ان تدرك البحث
بكماله في المنفصلات فارجع الى الرسائل الطوال

البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين
اما اليقينيات فاقسام احدها اوليات كقولنا الواحد نصف
الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس
مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء
وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات
كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزات على
يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط
حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين اقول من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء
من العلوم البرهان وهو مرسوم بانه قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين بشكل من الاشكال واليقين هو
اعتقاد الشيء بانه لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقادا مطابقا
للواقع غير ممكن الزوال وقوله لا يمكن الا ان يكون كذا مخرج للظن

وهو اعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل
المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن الا ان يكون
كذا لكن ليس مطابقا للواقع في نفس الامر وقوله غير
ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد لان الاعتقاد
فيه لا عن دليل فيمكن زواله واما اليقينيات فاقسام منها
اوليات وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين
تسمى بديهيات ١٢
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان
من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا النار محرقة
من البصر والسمع والشم والذوق واللمس وتسمى حسيات ١٢
والشمس مشرقة وقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها
مجربات وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار
المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا شرب السقمونيا
مسهل للصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة المشاهدات

الكثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزمه
فيه الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من
الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه
كالهلالية الى البدرية ثم الى التناقص منها الى المحاق
من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل
فيه بجزم الحكم بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل
تواطؤهم على الكذب كالحكم بان النبي عليه السلام ادعى النبوة
واظهر المعجزة على يده ومنها قضايا قياساتها معها وهي
ما يحكم العقل فيه بواسطة امر حاضر لا يغيب عن الذهن عند
تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن
وهو الانقسام بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال
لانه كذا وكذا امثال والجدل قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص
معتقد فيه او مظنونة والشعر قياس مؤلف من مقدمات

تنبسط منها النفس نحو الخمر ياقوتية سيالة او تنقبض نحو
[العسل] مرة مهوعة والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة
[شبيه]ة بالحق او مقدمات وهمية كاذبة والعمدة هو البرهان
وليكن هذا آخر الرسالة اقول ثمّ من الاصطلاحات المنطقية
[الص]ورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات
[التي ذكر]ناها في اليقينيات والغرض من ترتيبها الزام الخصم و[illegible]
[ومنه]ا الخطابة وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص
معتقد فيه او مظنونة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم
[م]ن امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر
وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس
او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة انبسطت النفس ورغبت
[في] شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس ونفرت عنه
[و]منها المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة

التصديقات

شبيهة بالحق او بالمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من
جهة الصورة او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا لصورة
الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة
صهالة واما ما يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس اعلم ان ما عليه الاعتماد
والتعويل من هذه القياسات انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية
ولكن هذا آخر ما كتبناه من الاوراق لايضاح ما في كتاب ايساغوجي

الصناعات الخمس

خاتمة الطبع قد استراح القلم من تحشية الشرح للمولى الفاضل المتين حسام الملة والدين
المقبول بين العلماء الفحول المشهور بقال اقول على متن الامام اللوذعي اثير الدين الابهري
المعروف بايساغوجي بتصحيح الامر من انسان العين عبد الانسان المسمى بمحمد عبد الرحمن
صاحب المطبع الهاشمي صينها عن المكاره الايامية وكان اكثر تلك الحواشي من تحشية
الحكيم الحاذق المولى المفتي الصادق ومن شرح السيد السند والعلامة التفتازاني والعلامة
الرازي في شرح المطالع ومما كانت موجودة في نسخ القاهرة او مما اخترعه في
الوقت فكري الفاتر فجاء بحمد الله كانها روضة من رياض الجنان والبساتين او شجرة
تنبت بالدهن وصبغ للآكلين فان نظر بعين القبول فهو نهاية المقصد وغاية المأمول
وانا العبد المتمسك بحبل رحمة ربي القوي الغور علي عفا عنه الولي

شرط شکل اول ایجاب صغری و کلیت کبری
و بحکم این دو شرط از ضروب این شکل دوازده ساقط باقی چهار
یعنی تفصیل که از شرط اول هشت ساقط شد
سالبه صغری کلیه و جزئیه با چهار کبری
و از شرط ثانی چهار ساقط ... کبری سالبه و موجبه جزئیه ۱۲

شرط شکل ثانی اختلاف مقدمتین در کیف و کلیت کبری
باقی چهار است از ضروب این شکل و دوازده ساقط
که از اول هشت ساقط شد یعنی کبری موجبه و سالبه
جزئیه با چهار صغری و از ثانی چهار یعنی کبری
موجبه کلیه با صغری کلیه و جزئیه موجبه و کبری
سالبه کلیه با صغری کلیه و جزئیه سالبه ۱۲

شرط شکل ثالث ایجاب صغری و کلیت یکی از مقدمتین
معتبر است و از ضروب شانزده گانه این شکل ده ساقط

جدول شکل ضروب شانزده گانه و تمییز باقی و ساقط از آنها برعایت شرائط انتاج اشکال اربعه

فائده بدانکه در واقعه خانه جدول اشارت بضرب باقی ست و هر چه سین بالای آن بعد و ضربی از جمله شانزده بضرب ساقط غیر منتج و حروف زیرهای صدر رمز نتیجه ضرب باقی از ایجاب نتیجه کند و میم بموجبه و سین بسالبه و کاف بکلیه و جیم بجزئیه

ضروب شانزده گانه شکل اول

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	ب ۲ نمک	س	س	س
سالبه کلیه	س	س	س	س
موجبه جزئیه	ب ۴ نمج	س	س	س
سالبه جزئیه	س	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل ثانی

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	س	ب ۱ نسک	س	س
سالبه کلیه	ب ۲ نسک	س	س	س
موجبه جزئیه	س	ب ۳ نسج	س	س
سالبه جزئیه	ب ۴ نسج	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل ثالث

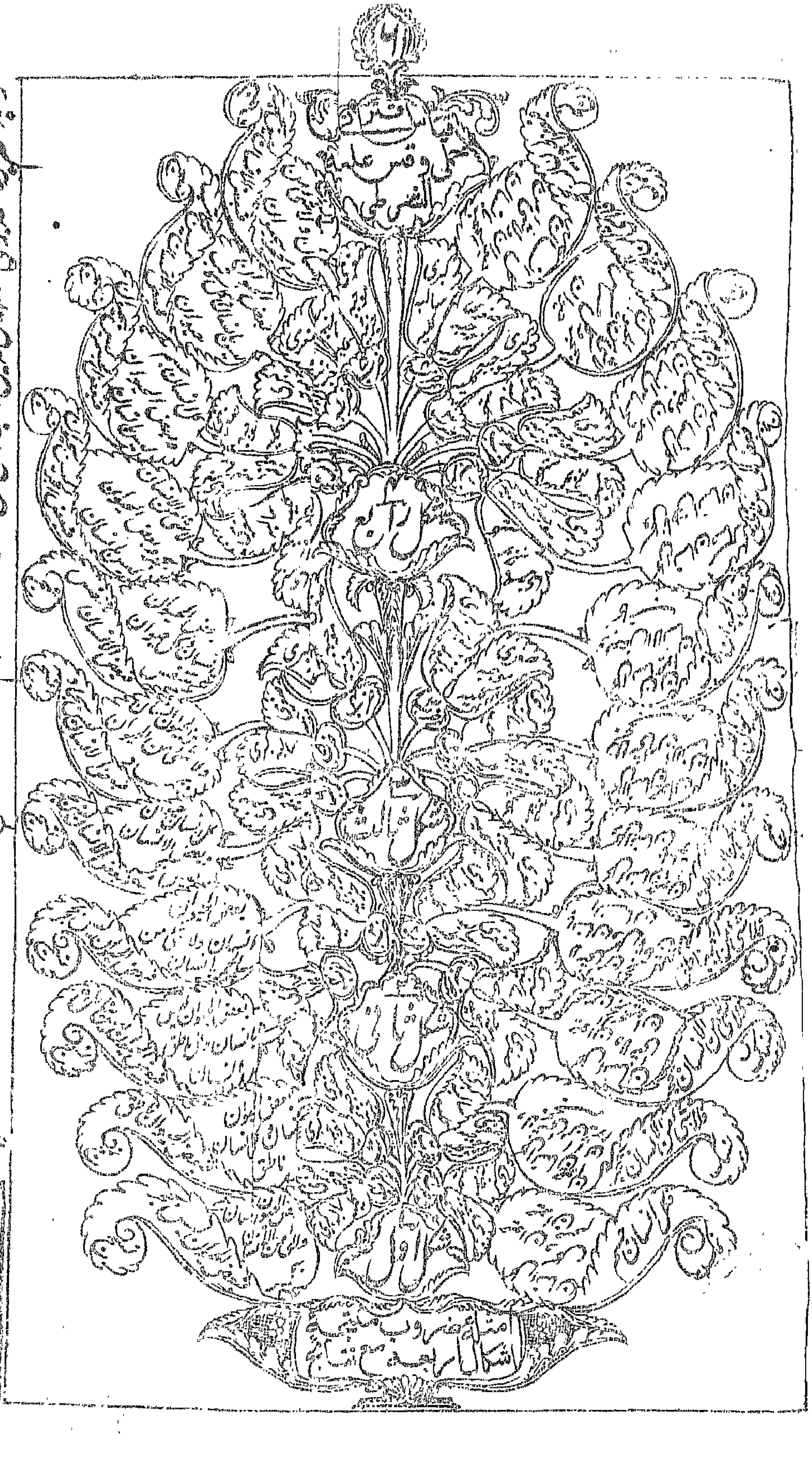
صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	ب ۱ نمج	ب ۲ نسج	ب ۳ نمج	ب ۴ نسج
سالبه کلیه	س	س	س	س
موجبه جزئیه	ب ۵ نمج	ب ۶ نسج	س	س
سالبه جزئیه	س	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل رابع

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	ب ۱ نمج	ب ۲ نسک	ب ۳ نمج	ب نسج
سالبه کلیه	ب نسک	س	ب نسج	س
موجبه جزئیه	س	ب نسج	س	س
سالبه جزئیه	ب نسج	س	س	س

شرط شکل رابع ایجاب مقدمتین با کلیت صغری یا اختلاف در کیف با کلیت احدیهما [illegible]

[illegible]



[illegible]